

# تحرك عاجل

## محام فلسطيني مُحتَجَز تعسفياً

أُصدر أمر بالاحتجاز الإداري ضد المحامي الفلسطيني الفرنسي صلاح حموري لمدة أربعة أشهر. ويعمل حموري باحثاً ميدانياً لدى "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان" الفلسطينية؛ وقد أُحتَجَز من دون أي تهمة أو محاكمة منذ 7 مارس/آذار 2022. ودأبت السلطات الإسرائيلية منذ عام 2002 على مضايقة حموري الذي أُحتَجَز عدة مرات. ويواجه حموري أيضاً خطراً بترحيله، إذ اتخذت وزارة الداخلية الإسرائيلية إجراءات ترمي إلى إلغاء وضع الإقامة الذي يتمتع به في القدس الشرقية. ومن ثم، يجب على السلطات الإسرائيلية إطلاق سراح صلاح حموري على الفور، وضمان أن يُسمح له بالاحتفاظ بوضع الإقامة في القدس، ومواصلة عمله في مضمار حقوق الإنسان من دون أي خوف من التعرُّض لأعمال انتقامية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

وزير الدفاع بيني غانتز

وزارة الدفاع

37 شارع كابن

منطقة الكرياه، تل أبيب،

61909، إسرائيل

فاكس: 972-3-6916940

البريد الإلكتروني: [bgantz@knesset.gov.il](mailto:bgantz@knesset.gov.il)

تويتر: @gantzbe

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى معاليكم للإعراب عن بالغ القلق بشأن الاحتجاز التعسفي للمحامي الفلسطيني الفرنسي صلاح حموري واستمرار مضايقته، بعد أن اعتقلته القوات الإسرائيلية بمنزله في حي كفر عقب في القدس الشرقية المحتلة في 7 مارس/آذار 2022. ويقع حي كفر عقب داخل حدود بلدية القدس، ولكن يعزله جدار ونقاط تفتيش عسكرية عن بقية المدينة. وأقتيد حموري إلى مركز اعتقال عوفر العسكري، ثم نُقل إلى مركز اعتقال آخر داخل المجمع الروسي بالقدس، حيث لا يزال مُحتَجَرًا من دون تهمة أو محاكمة. وفي 10 مارس/آذار 2022، أصدر الحاكم العسكري التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلة أمرًا بالاحتجاز الإداري ضد حموري لمدة أربعة أشهر، ممددًا بذلك مدة احتجازه من دون تهمة أو محاكمة إلى 6 يوليو/تموز 2022، ومن دون أن يُتاح له أي سُبُل فعّالة للطعن ضد احتجازه. ويُمكن تجديد أمر الاحتجاز إلى أجل غير مُسمى، ومن المقرر أن يؤكد قاضٍ عسكري إسرائيلي خلال الأسبوع الجاري.

ويُعد استخدام إسرائيل الممنهج للاحتجاز الإداري انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ يُفرض استخدامه على هذا النحو إلى الاحتجاز التعسفي، وقد يبلغ درجة المعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني والمهين، إذا أُطيلت مدته أو تكرر استخدامه. وقد يُشكّل هذا أيضًا فعلاً غير إنساني يُرتكّب للحفاظ على نظام الفصل العنصري، ما يُمثّل جريمة ضد الإنسانية.

وإضافة إلى ذلك، يُواجه صلاح حموري خطرًا بترحيله، إذ تتخذ السلطات منذ سبتمبر/أيلول 2020 خطوات ترمي إلى إلغاء وضع إقامته الدائمة الذي يتمتع به، بذريعة "خرق الولاء" لدولة إسرائيل. وينتظر حموري حاليًا حكم المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن. ووفقًا لما ذكره محامي حموري، ثمة ما يبعث على القلق بشأن استخدام أمر الاحتجاز الإداري الأخير ضد مُوكله لتسريع الإجراءات الرامية إلى ترحيله القسري. ويعمل صلاح حموري محاميًا وباحثًا ميدانيًا لدى مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، إحدى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية البارزة، بينما لم تكن هذه المرة الأولى التي يُحتَجَر فيها حموري تعسفياً على خلفية عمله في مجال حقوق الإنسان.

ونحث معاليكم على أن تُطلقوا سراح صلاح حموري وجميع المُحتَجَزين إداريًا على الفور، ما لم يُتهموا على جناح السرعة بجريمة مُعترف بها دوليًا ويُحاكَموا في إطار إجراءات محاكمة تنقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ونحثكم أيضًا على ضمان أن يُسمَح لحموري بالاحتفاظ بوضع الإقامة في القدس ومواصلة عمله في مجال حقوق الإنسان، من دون أي خوف من التعرُّض لأعمال انتقامية.

مع خالص التحيات

صلاح حموري محام فلسطيني فرنسي يعيش في حي كفر عقب بالقدس الشرقية، ويحمل تصريحًا بالإقامة في القدس، ويعمل باحثًا ميدانيًا لدى مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية تعمل على تقديم المساعدة القانونية وحماية حقوق السجناء؛ وقد صنفتها الحكومة الإسرائيلية، إلى جانب خمس منظمات أخرى بالمجتمع المدني، "منظمة إرهابية" في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وأدان خبراء حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة هذا التصنيف، مُعتبرين إياه إساءة لاستخدام تدابير مكافحة الإرهاب و"هجومًا مباشرًا على الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان وعلى حقوق الإنسان في كل مكان".

ودأبت السلطات الإسرائيلية على مضايقة صلاح حموري واستهدافه؛ فقد أُحتجز مرات عديدة منذ عام 2000، وتضمنت مرتين أُحتجز فيهما بموجب أمر احتجاز إداري لمدة خمسة أشهر في 2004 و 13 شهرًا في 2017.

وعلاوة على ذلك، انتهكت السلطات الإسرائيلية حقوقه في حرية التنقل ورؤية أسرته. ويُواجه أيضًا خطرًا بالترحيل القسري، إذ اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات ترمي إلى إلغاء وضع الإقامة الذي يتمتع به؛ ففي 3 سبتمبر/أيلول 2020، أخطرت وزارة الداخلية الإسرائيلية صلاح حموري باعتمادها إلغاء وضع الإقامة الدائمة، بذريعة "خرقه الولاء" لدولة إسرائيل. وينتظر حموري إصدار المحكمة الإسرائيلية العليا حكمها النهائي، بعدما استنفدت إجراءات الطعن. ووفقًا لما ذكره محاميه، ثمة بواعث قلق بشأن استخدام أمر الاحتجاز الإداري الأخير ضد موكله لتسريع الإجراءات الرامية إلى ترحيله القسري. واشتملت سياسات دولة إسرائيل ولوائحها التنظيمية وسلوكياتها التمييزية ضد الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة على ممارسة ترحيل الأفراد أو نقلهم القسري، وهما جريمتان ضد الإنسانية بموجب كل من نظام روما الأساسي والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها.

وفي 2021، تعرّض صلاح حموري، إلى جانب خمسة مدافعين فلسطينيين عن حقوق الإنسان، [للاختراق الإلكتروني باستخدام برنامج التجسس "بيغاسوس"](#)، الذي طوّرتّه مجموعة "إن إس أو" الإسرائيلية لتقنيات المراقبة الإلكترونية.

وفي إطار ممارسة الاحتجاز الإداري، تحتجز سلطات الدولة الأفراد من دون أي نية لمقاضاتهم في محاكمات جنائية. ويمكن تجديد أوامر الاحتجاز إلى أجل غير مُسمى، بينما لا يُكشف عن أي أدلة، ما يعني أن المُحتجزين لا يُمكنهم الطعن على نحو فعّال ضد قرارات احتجازهم أو معرفة موعد إطلاق سراحهم. ويقاطع مئات الفلسطينيين المُحتجزين إداريًا، منذ 1 يناير/كانون الثاني 2022، المحاكم العسكرية الإسرائيلية، احتجاجًا على احتجازهم من دون توجيه أي تهمة إليهم أو تقديمهم إلى المحاكمة. ووفقًا لمحامي صلاح حموري، سيشارك موكله في حملة المقاطعة ولن يحضر أي جلسات أمام المحكمة العسكرية الإسرائيلية.

وتشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية وغيرها من جمعيات حقوق الإنسان على مدى عقود، إلى استخدام الاحتجاز الإداري باعتباره سياسة إسرائيلية مُتعمّدة لاحتجاز الأفراد، بما فيهم سجناء الرأي المُحتجزين لمجرد ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، ومعاقتهم بسبب آرائهم وأنشطتهم المناهضة لسياسات الاحتلال ونظام الفصل العنصري الذي تتبعه إسرائيل. وبحسب ما ذكرته مؤسسة الضمير، فإن إسرائيل تحتجز 500 شخص إداريًا من دون تهمة أو محاكمة، اعتبارًا من فبراير/شباط 2022، ومن بينهم طفل.

**لغة المخاطبة المُفضلة: اللغة الإنكليزية أو العبرية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 10 مايو/أيار 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: صلاح حموري (صيغ المذكر)**